مؤلف: **مجموعة مؤلفين**
مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**
لتاريخ: **11/10/2020**

نص السؤال

اتهام أبي حنيفة بوضع الأحاديث والرواية عن الضعفاء

الجواب التفصيلي

أبي حنيفة بوضع الأحاديث والرواية عن الضعفاء(*)

هة:

بث.

لام.

هة:

1) لقد أجمع علماء الجرح والتعديل على توثيق الإمام أبي حنيفة، وقبول حديثه، فهل يعقل أنه لو كان يضع الأحاديث أن يوثقه علماء الجرح والتعديل، الذين لم يحابوا أحدا قط؟! إلى جانب أن شهرته بالتقوى وا

2) لم يكن الإمام أبو حنيفة يروي عن الضعفاء لجهله بضعفهم؛ وإنما لأن الثقة عنده قد يكون ضعيفا عند غيره، وهذا الأمر معلوم ومسطر في كتب الجرح والتعديل، وهو بذلك ليس بدعا من القوم، فيتهم بقلة ،

3) كان للإمام أبي حنيفة - رحمه الله - علم بالحديث رواية ودراية، مقتنا على هديه، لا يخرج عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

يل:

ث:

م؟!

صيا[1]إليه

لك.

ال[2].

ت؟!

ولماذا يتهم بوضع الأحاديث؟ هل ليسوغ اجتهاداته حتى يقنع الناس بها كما يدعون؟

هل.

جته"[3]. وقال يحيى بن سعيد القطان: "لا نكذب الله، ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله"[4]. وقال علي بن عاصم: لو وزن علم الإمام أبي حنيفة بعلم أهل زمانه لرجح عليهم. وقال حفه

قال الذهبي: الإمامة في فن الفقه مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه.

وليس يصح في الأذهان شيء

إذا احتاج النهار إلى دليل

حمه[7].

ت؟!

لك.

كعة.

جب[8].

علم.

منا"[9]، فكان يعترف بأن صاحب الرأي معرض للخطأ. وقد سئل يوما: يا أبا حنيفة! هذا الذي تفتي به، أهو الحق الذي لا شك فيه؟ فقال: والله ما أدري لعله الباطل الذي لا شك فيه.

غد"[10].

ده:

يل"[11].

الح! [12].

أسا[13].

هما.

ات.

هم.

تيح"[14].

طلبا"[15].

تيار.

يث.

ال"[16].

هم.

إفا[17].

ن؟!

ت؟!

به.

ث:

لي:

و ح

عي.

رقا

فود.

لك[18].

مة:

- إن أبا حنيفة النعمان - رحمه الله - له من التقوى والورع والزهد ما يدفع عنه كل ريبة وشك، وقد تبين ذلك من خلال أقواله وأفعاله التي وردت عنه.
- لقد أجمع العلماء على توثيق أبي حنيفة، وقبول حديثه، وأنه لا يحدث إلا بما يحفظ، ولا يحدث بما لا يحفظ؛ فهل مثل هذا يكون وضاعا للأحاديث؟!
- لقد بلغ الإمام أبو حنيفة من الفقه ما جعل الشافعي يقول عنه: "الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة "، والذهبي أيضا يقول: "وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه فإليه المنتهى، والناس كلهم عيال
- لقد نشأ أبو حنيفة في بيئة مليئة بالعلم والعلماء، تجعل من الصعب، بل من المستحيل أن يضع حديثا واحدا وينسبه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - إذ إن مثل هؤلاء العلماء ما كانوا يسكتون على ذلك.
- إن الرواة الذين روى عنهم أبو حنيفة مختلف فيهم، فالضعيف عنده قد يكون ثقة عند غيره، والثقة عنده قد يكون ضعيفا عند غيره، وقد حدث ذلك لكثير من الأئمة الأثبات مثل مسلم، ومالك، وأحمد بن حنبل،
- لم يأخذ الإمام أبو حنيفة بالحديث الضعيف، إلا إذا لم يجد ما يعارضه من حديث الثقة المعلوم العدالة، أما إذا وجد ما يعارضه من الصحيح لم يأخذ به.
- إن رواية الإمام أبي حنيفة للضعيف ليست من قبيل الجهل بأحوال الرواة وصفة الحديث، وإنما لحفظها والتمييز بينها وبين الأحاديث الصحيحة بكل سهولة.
- لم يكن أبو حنيفة بدعا من أئمة الحديث في هذا، وإنما سلك غيره هذا المسلك من الأئمة الكبار، كالبخاري وإسحاق بن راهويه وغيرهما.
- أما درايته بعلم الحديث والرجال فإن باعه في ذلك كبير، وكم احتج على مخالفيه بإظهار وجهة نظره في الرجال، يدل على ذلك حفظه مئات بل آلاف الأحاديث، ولا يبلغ إمام مجتهد هذه الدرجة إلا إذا كان علم

المراجع:

هبة، ط1، 1428هـ/2007م. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1429هـ/ 2008م.

[1]. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (13/449، 450).

رو ط2، ط7، 1410هـ/ 1990م، (6/392،391).

[3]. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (13/337، 338).

[4]. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (13/345).

رو ط5، ط7، 1410هـ/ 1990م، (6/403).

[6]. تذكرة الحفاظ، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (1/168).

رو ط7، ط7، 1410هـ/ 1990م،(6/403).

رو ط8، ط7، 1410هـ/ 1990م، (6/400، 401).

رو ط9، ط7، 1410هـ/ 1990م، (13/352).

يرو ط10، ط7، 1410هـ/ 1990م، (13/424) .

يرو ط11، ط1، 1406هـ/1986م، ص27.

[12]. ميزان الاعتدال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (2/360).

[13]. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الأمير الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د. ت، (1/320).

[14]. تذكرة الحفاظ، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (2/556).

يرو ط15، ط1، 1413هـ/ 1992م، (2/385).

يرو ط16، ط7، 1410هـ/ 1990م، (13/214).

يرو ط17، ط1، 1429هـ/ 2008م، (1/346: 349).

قاهر ط18، ط3، 1427هـ/ 2006م، ص382.